

تحليل أسباب تزايد المديونية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

د. د. جليل كامل غيدان¹ ، م. د. فاطمة رحيم حميد² ، م. م. مروة واسط كاظم³

المستخلص

يعد الدين العام المصدر الأساسي لتمويل عجز الموازنة ومن أبرز أدوات السياسة المالية، إذ يتعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمات خارجية كثيرة بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد الذي أصبح عرضة لصدمات العرض الخارجي، والتي تعني ان الموارد المالية في الاقتصاد العراقي تتعافى بفعل ارتفاع اسعار النفط (صدمة خارجية موجبة)، وتراجع بفعل انخفاض اسعار النفط (صدمة خارجية سالبة)، وبما ان الإيرادات النفطية تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة لذا فإن أي تغير يطرأ على اسعار النفط العالمية ينعكس على حجم الإيرادات العامة، وبالتالي على صافي الموازنة العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: الدين العام ، الدين الداخلي ، الدين الخارجي ، الموازنة العامة

انتساب الباحثين

^{1,3} كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، واسط، 52001

² كلية الامام الكاظم للعلوم الإسلامية الجامعة، العراق، واسط، 52001

¹ Jkamil@uowasit.edu.iq

² Fatemaraheem2@gmail.com

³ marwawasit653@gmail.com

² المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: أيلول 2024

Affiliation of Authors

^{1,3} College Administration and Economics, Univ. .wasit, Iraq, wasit, 52001

² College Imam Al -Kadhum, Univ, Iraq, Wasit. 52001

¹ Jkamil@uowasit.edu.iq

² Fatemaraheem2@gmail.com

³ marwawasit653@gmail.com

² Corresponding Author

Paper Info.

Published: Sept. 2024

Analysis of the Reasons for Increasing Indebtedness in the Iraqi Economy after 2003

Jaleel Kamil Ghaidan, Fatima Raheem Hameed, Marwa Wasit Kadhum

Abstract

Public debt is the primary source of financing the budget deficit and one of the most prominent financial policy tools, as the Iraqi economy is exposed to many external shocks due to the rentier nature of the economy, which has become vulnerable to external supply shocks, which means that the financial resources in the Iraqi economy are recovering due to the rise in oil prices (a positive external shock).), and decline due to the decline in oil prices (a negative external shock), and since oil revenues constitute the largest portion of total public revenues, therefore, any change that occurs in international oil prices is reflected in the size of public revenues, and thus in the net general budget of the state.

Keywords: Public budget, External Public Debt, Internal Public Debt, Public Debt

المقدمة

وتوقف تصدير النفط الخام ، ثم عدم الالتزام بتسديد التزاماته الخارجية، فضلاً عن المبالغ الكبيرة التي الزم بها العراق كتعويضات عن الحروب التي خاضها العراق في الفترات الماضية، مقابل ذلك تعمق اعتماد العراق على النفط كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة، ومن ثم التراجع في اسعار النفط يخلق حاجة للجوء إلى الاقتراض سواء كان داخلياً ام خارجياً وهذا يعرض الاقتصاد إلى مخاطر كبيرة فضلاً عن اعباء خدمة المديونية، وقد ادت العجزات المالية والتزايد الحاد في معدلات الدين العام إلى اعادة النظر في استدامة المالية العامة ومقدرة الحكومة على الوفاء بديونها دون التعرض إلى مخاطر الإفلاس.

شكل الدين العام بنوعيه (الداخلي والخارجي) تحدياً كبيراً امام الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وهو ما يجعل الاهتمام بدور حول (العبء المثلى للدين)، فالدين العام يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني وخاصة إذا كان هذا العبء في ازدياد مضطرد، وظهرت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من الدول النامية ومنها العراق كأحدى ابرز المشاكل التي اصبحت تشكل حاجة ومستقبل الاقتصاد العراقي، إذ تعاضم الاهتمام بمشكلة المديونية ومفهوم الاستدامة المالية في ثمانينات القرن الماضي بعد تفاقم قيمة الديون التي تعاني منها العديد من الدول، والعراق اصبح احد الدول التي ورثت تركة ثقيلة من المديونية الخارجية بسبب الانهيار الاقتصادي

أولاً: أهمية البحث

توضح الدراسة واقع الدين العام في العراق من اجل تحديد امكانية البلد في تحقيق الاستدامة المالية، وان تحقيق ذلك يجعل الاقتصاد في مأمن من الوقوع في فخ مخاطر تمويل المديونية وعدم القدرة على تسديد تلك الديون فضلاً عن مخاطر الفوائد المترتبة عليها.

ثانياً : مشكلة البحث

يملك موارد مالية كبيرة غير مستغلة بطريقة اقتصادية قادرة على تحقيق الاستدامة المالية وتعافي الاقتصاد العراقي من الآثار السلبية لتزايد المديونية العامة وتحمل أخطار خدمتها .

ثالثاً: هدف البحث

تحليل الدين العام في العراق بعد عام 2003

رابعاً: فرضية البحث

استندت الدراسة إلى فرضية مفادها ان اللجوء إلى الدين العام بشقيه (الداخلي، الخارجي) بصورة مستمرة لا يحقق الاستدامة المالية في العراق دون مخاطر، وان قيود الموازنة لا يمكن ان تتجاوز النفقات العامة حدود تمويلها.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدين العام وأنواعه**المبحث الأول : الإطار النظري للدين العام****المطلب الأول: مفهوم الدين العام**

تلجأ الحكومة إلى الدين العام لتحقيق وظائف معينة تنبع من الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها، فتلجأ إلى الإقتراض من مصادر داخلية أو خارجية سواء أكان من الدول أم مؤسسات التمويل الدولية، ويمثل الدين العام ما تقتضيه الدولة من الأفراد والمؤسسات لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بالتزامات هذه الأعمال من نفقات وفقاً لضوابط معينة، فإذا ازداد الدين عن هذا الحد (الحد الأمثل 60%) والخروج عن هذه الضوابط فإنه يصبح أكثر خطورة و مشكلة بحد ذاتها بل يتعدى الأمر إلى كونه أزمة تؤدي إلى حدوث آثار سلبية ومخاطر كبيرة على الوضع المالي للبلد.

ان التعهد بوفاء الدين مع فائدة هو الصفة التي يتميز بها الدين العام عن ايرادات الدولة الأخرى، إذ وجد على أساس تعاقدي بين الدولة والمقرضين، لذلك فهو يختلف عن الضريبة، إذ ان ايرادات الضريبة تدخل الخزنة العامة ولا ترد مطلقاً إلى دافعها، بينما

ايرادات القرض تدخل الخزنة العامة ديناً مقابل تعهد الدولة بإرجاعها مع الفوائد وفي أجل محدد [1] ، كذلك يمكن تعريفه بأنه الرصيد القائم (غير المسدد) للإلتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة والذي يترتب على الحكومة دفعها لتسديد الإلتزاماتها.

والدين العام هو العجز المتراكم للموازنة العامة والنتائج عن الإنفاق الحكومي المتزايد، ويمثل أيضاً النقود الإضافية التي تحصل عليها الدولة من القطاع الأهلي عن طريق طرح إدونات الخزنة والسندات الحكومية[2]

أي عند زيادة النفقات العامة على الإيرادات فان الفرق بينهما يغطي بمجموعة طرق من أهمها طريقة الإقتراض وطريقة إصدار نقود جديدة، إذ تصدر الحكومة مقابل هذه القروض سندات تسمى (سندات الدين العام)، أي ان الفرق بين مجموع ماتصدره الدولة من سندات دين على الحكومة خلال الزمن وماتم سداهه يسمى (الدين العام).

أشار البنك الدولي الى ان الدين العام هو كامل الرصيد للإلتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الأجل الثابت، وان هذه الإلتزامات تكون مستحقة الدفع في تاريخ محدد، لذلك فإنه يشمل الدين العام الداخلي والخارجي كإيداعات العملة أو الودائع النقدية والأوراق المالية ماعدا الأسهم[3].

من خلال ماسبق تبين أن الدين العام يرتبط بالموازنة العامة وخاصة عجز الموازنة، فكلما ازداد عجز الموازنة في الدولة ازداد معها الدين العام بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية لأن الدين العام وكما أشارت الدراسات يعد محفز للنمو الإقتصادي لأنه يستخدم لتمويل عجز الموازنة وتمويل الإستثمارات في الموازنة العامة أيضاً، لذلك يمكن القول بأن الدين العام يمثل المجموع الكلي لمديونية الدولة عندما تتجاوز نفقات الحكومة السنوية الإيرادات التي تحصل عليها.

المطلب الثاني : أنواع الدين العام**أولاً/ مفهوم الدين العام الداخلي**

الدين العام الداخلي هو عملية مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في استخدام مدخرات المؤسسات المالية والأفراد مما يقود إلى إنخفاض راس المال المستثمر في القطاع الخاص الامر الذي ينتج عنه إنخفاض حجم الإنتاج وذلك بسبب إنخفاض أحد عناصر (راس المال)، كما أنه يزيد من تكاليف الإنتاج نتيجة لزياده معدلات الفائدة على راس المال، ويكون الدين داخلياً إذا تم الاكتتاب به من قبل اشخاص طبيعيين أو معنويين من داخل الدولة المدينة، إذ تلجأ الدولة إلى المدخرات المحلية لتغطية مبالغ الدين العام ويمكن ان

المقصود **بتقييد الدين العام** أو تحجيم السيولة بالتخلي عنها ببيعها للمصارف.

إذ يؤدي تقييد الدين إلى زيادة الأساس النقدي بثبات أثر العوامل الأخرى وأن الأساس النقدي هو صافي الموجودات الأجنبية زائدا صافي الائتمان المحلي، أو تحجيم السيولة بالتخلي عنها ببيعها للمصارف [9].

فالدين العام الداخلي يمثل العبء النقدي المباشر بجملة المدفوعات النقدية إلى الدائنين المحليين لسداد أصل الدين وفوائده، والعبء النقدي المباشر للدين العام الداخلي يتمحور في عملية تحويل القوة الشرائية من المكلفين بدفع الضرائب إلى حاملي السندات الحكومية وما يتمخض عن هذه العملية من أثر على إرتفاع وإنخفاض مستويات النقود في توزيع الدخل وبالتالي معدل الرفاهية الاقتصادية للفرد والدولة.

وان نجاح مثل هذه للقروض متوقف على مجموعة من الاعتبارات ومنها [10]:

- 1- وجود فائض من المدخرات الوطنية عن حاجة السوق أي حاجة الإستثمار الخاص وخاصة في فترة نقص الإستثمار في الإستثمارات الخاصة.
- 2- وجود استعداد للمدخرين للاكتتاب في سندات القرض لما توفره لهم الدولة من مزايا مضمونة مشمولة لا تقل عما هو سائد في السوق، وهذا الأمر يتطلب قبل كل شيء الثقة والامان للمواطنين للاكتتاب في القروض الداخلية.
- 3- قدره الدولة على المحافظة على التوازن الإقتصادي الداخلي وتمنع اختلاله وتجنب إقتصاد البلد حالات تضخم أسعار الصرف الاجنبي وتأثيراته السلبية في الإقتصاد الوطني وبالتالي في أموال الشخص المكتتب في القرض الداخلي.

ثانياً/ الدين العام الخارجي

ينشأ الدين العام الخارجي نتيجة لعجز الموازنة وعدم قدرة المدخرات المحلية لتأمين الأموال اللازمة والضرورية لتغطية ذلك العجز وحاجة الدولة إلى العملات الأجنبية من أجل تغطية النفقات المطلوبة، وأن هذه الفجوة في الموارد المحلية يجب أن يتم تغطيتها من خلال اللجوء إلى مصادر أجنبية للتمويل وذلك بالإقتراض من الحكومات خارج البلاد أو من المؤسسات والمنظمات المالية الدولية، وعادةً يمكن التمييز بين الدين المضمون حكومياً والذي هو إلتزام خارجي و يكون مضمون السداد من خلال جهة حكومية، والدين الخاص غير المضمون وهو إلتزام خارجي على مدين خاص غير مضمون من قبل جهة حكومية، ويمكن تعريف المديونية الخارجية على أنها اتفاق بين حكومة أو إحدى مؤسساتها

يطلق عليه الدين الوطني إذا كان الهدف منه لصالح البلد كتغطية نفقات الحروب أو الكوارث الطبيعية وغيرها [4].

وينشأ هذا النوع من الديون عندما تقوم الدولة بالإقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل حدود البلد، بغض النظر عن جنسياتهم، فهو يعبر عن إجمالي الديون القائمة في ذمة الحكومة والمؤسسات العامة تجاه الإقتصاد الوطني، أو هو ما تدين به الدولة لمواطنيها، أي عندما تقترض الدولة داخليا وتطرح سندات القرض في الداخل وبالعملة الوطنية للبلد ويكتتب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا أفراداً ام وحدات إقتصادية [5].

هناك اعتقاد سائد بأن هذا النوع من الدين لم يعد يمثل مشكلة كبيرة وذلك لأنه يمثل ديناً لنفس المدين، وقد يكون الجزء الأكبر من الدين يكتتب داخلياً من خلال صناديق الائتمان والقطاع الخاص وغيرها ويعد هذا الدين اصول لحاملي الدين وتحصل اعادة توزيع الدخل من دافعي الضرائب إلى حاملي الدين عند دفع الفوائد المترتبة عليه [6].

فإذا كانت جميع الديون الحكومية محلية فان المجتمع بأجمعه هو دائن ومدين في الوقت نفسه إذ يتوافق الدين الحكومي مع أصول الدائنين المحتفظ بها كأوراق حكومية [7].

وأيضاً يمكن تعريف الدين الداخلي بأنه المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة داخلياً عن طريق ادواته التي سيتم ذكرها لاحقاً، وهو أداة من ادوات السياسة المالية والتي تستخدم في إدارات الإقتصاد القومي، فهو يعد ظاهرة إقتصادية بحثة توجد في جميع الدول، ويمثل ما تقترضه الحكومة والهيئات العامة الإقتصادية بالعملة المحلية وعادة يكون الدائن جهات وطنية [8].

لذلك يمكن القول أن الذي يزيد من قدرة الدولة على الإقتراض الداخلي هو أنه لا يترتب على القروض الداخلية اقتطاع من ثروه البلد، إذ ان الذي تحصل عليه الدولة من أموال المكتتبين يعاد توزيعه بواسطة النفقات العامة، لذلك فالقرض يؤدي إلى تعديل في توزيع واستخدام الدخل وتعديل في الهيكل الاجتماعي، وتحدد مدى منفعته والعبء المترتب عليه بالمقارنة بين استخدام المقرضين لأموالهم وكيفية استخدام الدولة لهذه الأموال، فعندما تقرر الحكومات إصدار الأوراق المالية والدين العام الداخلي يتمثل أساساً في الديون المستحقة لحاملي الأوراق المالية الحكومية مثل السندات وإذونات الخزنة وتختلف أوراق الدين عن الائتمان المصرفي بسهولة التداول وعمل السياسة النقدية عليها من خلال عمليات السوق المفتوحة، إذ يستطيع البنك المركزي توسيع السيولة بحيازة أوراق دين حكومي من السوق الثانوية وهو

المبحث الأول : تحليل مكونات الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2003-2019)

إن سياسات الاستدانة والانفاق التي تطبقها الدولة من الضروري أن تعتمد على الآلية التي تضمن عدم اضطرار الدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها أو اعلان افلاسها، وهذا يعني أن الدين العام المستدام الذي سوف يتم ذكره في الفصل الثالث يقصد به قدرة الدولة على خدمته وتسديده دون الوقوع في مشكلة الديون المتعثرة أي عدم القدرة على السداد[16].

فالدين الداخلي يمثل اتفاق مسبق بين طرفين هما الحكومة والدائن المتمثل بالمصارف او الافراد، والذي يتم بموجبه دفع الدائن إلى الحكومة مبلغ من النقود عن طريق شراء حوالات الخزنة والسندات مقابل تعهد الحكومة بتسديد الدين مع فوائده خلال المدة المحددة ضمن العقد المبرم وهذا يسمى القرض الداخلي[17].

يتكون اجمالي الدين العام الداخلي في العراق من قروض المصارف الحكومية لوزارة المالية + الدين القديم للبنك المركزي على وزارة المالية + حوالات الخزنة + سندات وطنية + سندات دولارية محلية + الحوالات الصادرة من الاحتياطي الالزامي للمصارف + حوالات الخزنة داخل نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية الحكومية (CSD) + مستحقات الفلاحين + سندات المقاولين[18].

بعد عام (2003) ومن خلال بيانات جدول (6) فان الدين العام الداخلي استمر بالزيادة ليصل إلى (9,180,806) مليون دينار عام (2010) وبمعدل تغير سنوي (8.9%) بسبب زيادة الانفاق العام وخصوصاً الانفاق الجاري والذي يمثل رواتب الموظفين واجور العاملين وزيادة الانفاق العسكري، فضلاً عن تذبذب الإيرادات العامة بسبب تذبذب أسعار النفط، أما عام (2013) فقد انخفض الدين العام الداخلي إلى (4,255,549) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب نحو (35%) محققاً أعلى نسبة انخفاض وبنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (1.6%) وذلك بسبب تحسن أسعار النفط، لكن هناك عجز في الموازنة العامة للدولة وتحقيق الاقتصاد العراقي نوعاً من الاستقرار الأمني والاقتصادي، أما في عام (2014) فقد ارتفع الدين العام الداخلي ليصل إلى (9,520,019) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (123.7%) وبنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (3.6%) وذلك بسبب تدهور أسعار النفط، ومن ثم ارتفاعه بشكل كبير ليصل إلى (32,142,805) عام (2015) وبمعدل تغير سنوي (237.6%) وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة والسبب في ذلك هو تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، فضلاً عن التدهور في الوضع الأمني وزيادة الانفاق العسكري، أما في عام (2017) فوصل الدين العام الداخلي إلى

ويبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية، مع إلزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الأموال أو الموارد مع الفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض[11].

ويعرف صندوق النقد الدولي (الدين الخارجي) بأنه الجزء غير المسدد من الخصوم (المطلوبات) الفعلية الجارية على مقيمين في اقتصاد ما تجاه غير المقيمين والتي تقتضي من المدين أداء مدفوعات لسداد أصل الدين و/أو الفائدة خلال الفترة الزمنية المستقبلية المقبلة[12].

كما وان الدين العام الخارجي يشمل القروض التي يكون مصدرها من خارج الدولة، كأن تكون دولاً أو منظمات أو مصارف أجنبية، وعادةً ما تكون بالعملات الأجنبية وتستخدم لمعالجة العجز في الموازنة العامة أو ميزان المدفوعات أو لتمويل مشاريع إقتصادية أو لأغراض أخرى[13].

كذلك يمكن تعريف الدين الخارجي بأنه إلتزامات الحكومة إلى الخارج (الأجنب)، إذ يكون لهذا الدين تأثير سلبي على الموارد المتاحة للمواطنين في البلد المدين، أي أنه عند دفع الفوائد واقساط الدين، يعني تحويل جزء من الناتج الحقيقي إلى البلد الدائن، وهذا يعني إنخفاضاً في الناتج المتاح الذي يعد عبئاً على الجيل الحالي والمستقبلي[14].

لأن الدائنين أطراف خارجية، وعندما تقترض الحكومة بالعملة الأجنبية وخصوصاً في حالة الحرية التامة لحركة رأس المال يمكن لغير المقيمين شراء الديون الحكومية وبحرية تامة ومن دون قيود في السوق الثانوية، وهذا الامر يصعب على الحكومة السيطرة عليه[15].

لذلك يمكن القول أن الدين الخارجي يعرف بأنه عقد قانوني يستلم بموجبه المدين أموالاً يتعهد الدائن بتقديمها له على أن يتم استردادها خلال مدة زمنية لاحقة مع الفوائد المترتبة عليها ويكون الدائن إما مؤسسة خاصة أو رسمية تابعة للبلد المعني، في حين يرى البنك الدولي (world bank) أن الديون الخارجية هي مجموع الموارد الحقيقية والمالية والتي يمكن الحصول عليها من غير المقيمين والقابلة للتسديد بعملات أجنبية أو سلع وخدمات.

ومما تقدم يتضح لنا أن الدين الخارجي الإجمالي هو اتفاق تعاقدي بين الحكومة أو احدى هيئاتها وبين الدول الأخرى للحصول على الموارد المالية، والتي تؤدي إلى دفع المقيمين في بلد ما إلى غير المقيمين أصل الدين مع الفوائد أو بدونها، أو دفع الفائدة مع سداد الأصل أو بدونه.

الفصل الثاني: تحليل مكونات الدين العام بعد عام 2003

والسبب في ذلك يعود إلى استقرار أسعار النفط على معدلات مرتفعة واطفاء جزء من السندات والحوالات التي بحيازة البنك المركزي، وكذلك قيام بعض المصارف بتخفيض نسبة الفائدة على الديون الممنوحة للحكومة ، وجدول (1) الدين العام الداخلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق

أعلى مقدار إذ وصل إلى (47,678,796) مليون دينار نتيجة اقتراض الحكومة عن طريق سندات الدين العام المتمثلة بسندات التسليم الأجل بالدولار وسندات الفلاحين وسندات المقاولين والسندات الوطنية، وبعد ذلك شهد الدين العام الداخلي انخفاضاً ملحوظاً إذ وصل إلى (38331548) مليون دينار عام (2019)

جدول (1) الدين العام الداخلي للمدة (2003-2019) / مليون دينار

السنوات	مجموع الدين العام الداخلي	معدل التغير السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)
2003	5,543,684	15.5	29,585,788	18.7
2004	5,925,061	6.9	53,235,358	11.1
2005	6255578	5.6	73,533,598	8.50
2006	5307008	-15.16	95,587,954	5.6
2007	4855569	-8.5	111,455,813	4.4
2008	4,455,569	-14.2	157,026,061	2.8
2009	8,434,049	89.3	130,643,200	6.5
2010	9,180,806	8.9	162,064,565	5.7
2011	7,446,859	-18.9	217,327,107	3.4
2012	6,547,519	-12.1	254,225,490	2.6
2013	4,255,549	-35.0	273,587,529	1.6
2014	9,520,019	123.7	266,332,655	3.6
2015	32,142,805	237.6	194,680,971	16.5
2016	47,362,251	47.3	196,924,141	24.1
2017	47,678,796	0.7	225,722,375	21.1
2018	41,822,918	-12.3	254800000	16.4
2019	38331548	-8.3	277884900	13.8

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على:

- العمود (1) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، عدد خاص، 2003، ونشرات مختلفة لسنوات متفرقة للمدة (2003-2019)
- العمود (3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، للسنوات (2003-2019).
- العمود (2 ، 4) من عمل الباحثة.

شهور من التحضير بسبب الاختلاف الاساسي بين التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية وبين الدول غير التابعة للتحالف وخاصة الدول الأوروبية وروسيا التي اعتبرت ان تحليل استدامة الدين العام التي اعدت من قبل صندوق النقد الدولي عمل غير واقعي كونه افترض ان سعر النفط هو \$26 للبرميل الواحد وهو بعيد عن الواقع فقط تم عقد الاتفاق في نهاية المطاف بشروط التالية الموضحة في المحضر المتفق عليه [21].

قامت هذه الدول بإطفاء بعض ديونها على العراق وبشكل تدريجي إذ خفضت (30%) من الديون فوراً عند بدء المفاوضات وذلك بالانسجام مع استعداد العراق للدخول في اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تسمى المساعدة الفورية لما بعد الازمات أو الصراعات (إيبكا) (EPCA) عام (2004) وفقاً لبرنامج إدارة التمويل السريع، إذ حصل العراق بموجبها على قرض مقداره 436.3 مليون دولار، وكان الهدف منه مساعدة العراق في تلبية الوضع العاجل لميزان المدفوعات، كذلك تغطي عام (2005) وتشطب (30%) من ديون العراق وتخفيض (20%) شرط أن يقدم صندوق النقد الدولي تقريراً عام (2008) يؤيد فيه قيام العراق بتنفيذ التزاماته وتسمى أداة التمويل السريع (RFI) ثم يمنح العراق مدة ست سنوات بعدها يسد الدين المتبقي مع الفوائد على (34) قسط وتنتهي أقساط التسديد في كانون الثاني من عام (2018) [22] وهي كالاتي:

- أ- تخفيض الديون بنسبة 80% على ثلاث مراحل وكالاتي [23]:
- إلغاء 30% من الديون بشكل فوري اعتباراً من واحد كانون الثاني (2005).
- إعادة جدولة 30% إضافية للديون لمدة 23 عاماً مع فتره سماح مدتها ست سنوات بشرط الموافقة على برنامج صندوق النقد الدولي.
- إعادة جدولة 20% من أرصدة الديون الأولية بعد ثلاث سنوات بشروط مماثلة وبشرط مراجعة برنامج صندوق النقد الدولي.
- ب- فتره سماح مدتها ست سنوات لسداد أقساط أصل الدين فضلاً عن فترة سماح مدتها ثلاث سنوات لسداد معدلات الفائدة على الدين اي لتقليل خدمة الدين العام.
- ج- معدل الفائدة (6%).
- د- المعاملة المتمثلة للدائنين الخارجيين الآخرين.
- هـ- تخفيض صافي القيمة الحالية للديون بنسبة (89.75).

المبحث الثاني: تحليل الدين العام الخارجي في العراق للمدة (2003-2019)

درس صندوق النقد الدولي حالة المديونية العراقية فوجد انه بالرغم من الامكانات المالية التي يمتلكها العراق كونه من أبرز البلدان المصدرة للنفط ويمتلك احتياطي نفطي كبير قد لجأ العراق الى القروض المالية خلال فترات الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات من القرن الماضي وحرب الخليج الثانية واحتلال الكويت عام 1991، في الوقت الذي اصبحت فيه مشكلة المديونية العراقية واضحة جدا بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، إذ قدر صندوق النقد الدولي في عام 2004 حوالي (125) مليار دولار امريكي لذلك اعد صندوق النقد الدولي برنامج لتحليل درجة تحمل الاقتصاد العراقي لديونه (مدى قدرة الاقتصاد العراقي على استدامة الدين العام)، إذ تم تخفيض (95%) من ديونه وان هذا التخفيض لم يخلق ضرراً بمصالح الدائنين لذلك لاقى قبولاً إلا ان اتفاقية نادي باريس في عام (2004) حددت نسبة لتخفيض الديون العراقية وهي (80%) وتخفيض بشكل مراحل [19].

إذ تمثل هذه الديون قروضاً استهلاكية لتمويل نفقات الحرب أو كتعويضات فرضت على العراق وفقاً لشروط جزائية وقرارات اممية من ضمنها تغطية تكاليف فرق التفتيش التي تأتي بأمر من الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن توضيح ما جاءت به مفاوضات نادي باريس واتفاقية الصدمة المزدوجة واتفاقية الاستعداد الائتماني لدعم الوضع الطارئ في العراق وكالاتي :

أولاً/ مفاوضات نادي باريس

إن معاملة العراق من قبل نادي باريس وفقاً لشروط منهج ايفيان(*) الذي تم اعتماده في اكتوبر 2003، إذ قدم هذا النهج معالجة شاملة للديون بتخفيضها بدون شروط معيارية وذلك بإلغائه المؤشرات الاقتصادية بعد ان يخضع البلد الذي يسعى إلى تخفيف الديون أولاً لتحليل استدامة الدين العام التي تعد مسبقاً من قبل صندوق النقد الدولي، إذ يحدد هذا التحليل ما إذا كان البلد يعاني من مشكله السيولة أو مشكلة الاستدامة المالية أو كليهما واستناداً الى نتائج التحليل سيتم التعامل مع البلد أما بإعادة جدولة ديونه حتى تاريخ لاحق أو بإلغاء جزء منها اضافة الى اعادة الجدولة [20].

إذ دعا صندوق النقد الدولي العراق ليكون طرفاً في اتفاقية الاستعداد الائتماني فضلاً عن قيامه بتحليل استدامة الدين وبدأت الاجتماعات لنادي باريس مع الدول الدائنة في يوليو 2004 مع اجتماعات ثنائية في الخريف الى ان تم الاتفاق بشكل نهائي في نوفمبر 2004 مع العلم ان مفاوضات نادي باريس بشكل عام تستكمل في يوم واحد فقط وعادة لا تستغرق 48 ساعة، الا ان المفاوضات العراقية استمرت لفترة طويلة وهي اكثر من اسبوع او

ثانيا/ الصدمة المزدوجة وتفاقم الدين العام

بعد عام (2014) اضطرت الحكومة العراقية الى اللجوء الى الاقتراض لتمويل نفقاتها إضافة إلى إجراء تقليص كبير في الانفاق الاستثماري نتيجة لسوء الأوضاع الأمنية (الحرب مع داعش) التي تعرضت لها البلاد، إذ تحمل الاقتصاد العراقي مبالغ نفقات كبيرة جداً دعماً للعمليات العسكرية القائمة فضلاً عن صدمة انهيار أسعار النفط العالمية في منتصف عام 2014 واثارها والتي انعكست في عجز الموازنة الحكومية بتزايد النفقات وانخفاض الإيرادات خصوصاً بعد تجاوز الدين العام للعراق حاجز (100) مليار دولار ووصول نسبته إلى (60%) من الناتج المحلي الإجمالي[24].

ثالثاً/ اتفاقية الاستعداد الائتماني

نجح العراق في إبرام اتفاق الاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangement) مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر/ كانون الأول 2008 ، وأدى تنفيذ البرامج التي تضمنها هذا الاتفاق إلى استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي للعراق، أيضاً العمل على تحقيق انخفاض كبير في مستويات التضخم، واحتواء معدلات دورة الاقتصاد، كما أدى نجاح هذا الاتفاق إلى تنفيذ الشريحة النهائية من برنامج تخفيف أعباء الديون المتفق عليها مع نادي باريس[25].

ونظراً للصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي عام (2014) تم عقد هذه الاتفاقية والتي كانت مدتها ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي والتي يتيح من خلالها للحكومة العراقية امكانية الحصول على ائتمان من الصندوق بقيمة (3.831) مليار وحدة حقوق السحب الخاصة اي حوالي (5.4) دولار امريكي لغرض سد الفجوة التمويلية خلال الفترة (2016-2019) وبشرط ان تلزم الحكومة بتقليل الاعتماد على القطاع الحكومي والعمل على تنمية القطاع الخاص فضلاً عن قيامها على مستوى السياسات بالإجراءات الآتية[26]:

- أ- تخفيض الانفاق الكلي إلى مستوى يمكن من خلاله تثبيت النفقات بالقيمة الاسمية عند مستواها الكلي في عام (2015).
- ب- اصلاحات شاملة في ادارة المالية العامة من اجل منع تراكم الديون المتعثرة (متأخرة السداد) وتحسين جودة الانفاق.
- ت- تطوير القطاع المالي من خلال المباشرة في إعادة هيكلة للمصارف التابعة للدولة أي المصارف الحكومية.
- ث- المساعدة في سد فجوة التمويل التي حدثت نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية[27].
- ج- تدعيم إدارة الموازنة وترتيب أولوياتها بهدف استخدام موارد العراق بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية.

وقد كانت المراجعة الاولى من قبل الصندوق لهذه الاتفاقية في عام (2016) والتي من خلالها تم تحديد آليات تنفيذ هذه الاتفاقية وكذلك الوقوف على مدى التزام العراق بمعايير الأداء الخاصة بها، وأما المراجعة الثانية جرت عام (2017) والتي تضمنت التقييم التفصيلي لأداء الاقتصاد العراقي في ظل هذه الاتفاقية ومشاورات المادة الرابعة منها التي اختلفت في (2017) ومن خلال هذه المراجعة تم السماح للسلطات العراقية بسحب ما يعادل (582.2) مليون وحدة سحب خاصة اي حوالي (824.8) مليون دولار أمريكي بعد أن أجرت الحكومة العراقية مزيداً من الانضباط المالي عام (2016) ولكنه بصوره بطيئة[28].

في ضوء الالتزامات والضغوطات التي حررتها الولايات المتحدة تجاه العراق فقد التزم العراق بجميع شروط صندوق النقد الدولي وتحرر من قيوده وعلى هذا الأساس يوضح الجدول (2) ان الدين العام الخارجي بعد عام (2003) شهد انخفاصاً تدريجياً شبه منتظم في اغلب السنوات اذ انخفض إلى (54658564) مليون دينار عام (2008) بعد ان سجل عام (2003) (1311305200) مليون دينار ليحقق أعلى نسبة اسهام (95.94%) وهذا يعكس الجهود المستمرة من قبل الحكومة العراقية من جهة، والدول الدانئة والوسيطه من جهة اخرى لتخفيض الدين الخارجي، واستمر الدين العام الخارجي بالانخفاض التدريجي حتى وصل (44586880) مليون دينار عام (2019) وبنسبة اسهام (53.8%) ، وقد تغير هيكل الدين العام الخارجي لتحقيق دول نادي باريس اعلى نسبة انخفاض حيث بلغت (83%)، وتلتها بعد ذلك الديون التجارية والتي بلغت نسبة انخفاضها (82%)، كما أسفرت الجهود والجولات الى اعلان بعض الدول غير الاعضاء في نادي باريس من اعفاء العراق من ديونه بالكامل (100%)، ومن أبرز هذه الدول (الولايات المتحدة الامريكية والصين ومالطا وسلوفاكيا وقبرص واستراليا) بينما الغت صربيا (90%)، أما بلغاريا ورومانيا وماليزيا واندونيسيا قد الغت نحو (80%) وبولندا الغت (70%) من مجمل ديونها والبالغة (500) مليار دولار، كما ان انخفاض الدين العام الخارجي يؤدي إلى تخفيف العبء، وان زيادة الاحتياطي الاجنبي نتيجة تحسن الإيرادات النفطية يؤدي إلى تحقيق فائض بالموازنة العامة[29].

ومن الجدير بالذكر وفي عام 2008 منحت اليابان قرضاً للعراق بقيمة 3.5 مليار دولار لإعادة إعمار العراق، الا أن هذا القرض تضمن شروطاً كان أبرزها اشراك الشركات اليابانية في عقود إعادة الاعمار وفي خلاف هذا الشرط تتضاعف معدلات الفائدة، وأبرمت وزارة المالية مع البنك الدولي اتفاقية قرض لسياسة التنمية المستدامة (DPL) لدعم الموازنة بتاريخ 17 آذار 2010 وبمبلغ

كذلك لا بد أن نذكر انه خلال مدة التسعينيات وطيلة مدة الحصار الاقتصادي لم يلجأ العراق الى الدين العام الخارجي، لذلك شكلت السندات الحكومية وحوالات الخزينة وعن طريق الاقتراض من البنك المركزي الاصدار النقدي النسبة الأكبر من اجمالي الدين العام الداخلي خلال المدة (1991-2001) من دون الاعتماد على الدين الخارجي.

250 مليون دولار وبمعدل فائدة (1.06%)، وفي عام 2014 وقعت اتفاقية استصناع واتفاقية وكالة استصناع في عمان بين العراق والبنك الاسلامي للتنمية حصل بموجبها العراق على قرض مقداره 217 مليون دولار للإسهام في تطوير طريق المرور السريع رقم (1) الرابط بين العراق والدول المجاورة، وتم تخصيص المبلغ لمصلحة وزارة الاعمار والاسكان امتدت مدة سداد القرض إلى 10 اعوام ويتم التسديد بعد مدة سماح قدرها 4 أعوام[30].

جدول (2) نسبة اسهام الدين العام الخارجي في العراق للمدة (2003-2019)/مليون دينار

السنوات	الدين العام (1)	التغير السنوي (%) (2)	الدين الخارجي (%) (3)	التغير السنوي (%) (4)	نسبة اسهام الدين الخارجي (%) (*)
2003	136848884	---	131305200	---	95.94
2004	135555541	- 0.9	129630480	-1.3	95.6
2005	111322289	-17.9	105066720	-18.9	94.4
2006	86725020	-22.1	81418012	-22.5	93.8
2007	76965008	-11.3	72109684	-11.4	93.7
2008	59114133	- 23.2	54658564	-24.2	92.6
2009	61101599	4.3	52667550	-3.6	86
2010	64778036	6.0	55597230	5.6	85.9
2011	60282889	- 6.9	52836030	-4.9	87.64
2012	58083553	- 3.6	51536034	-2.5	88.72
2013	54163847	-6.7	49908298	-3.2	92
2014	59895883	10.6	50375864	0.9	84
2015	84780811	41.5	52638006	4.5	62.08
2016	99597195	17.5	52234944	-0.8	52.44
2017	120832236	21.3	73153440	40	60.54
2018	90448698	-25.1	48625780	-33.5	53.8
2019	82918428	-8.3	44586880	-8.3	53.8

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على:

- المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة للمدة (2003-2019).

- وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين العام الخارجي، سنوات متفرقة للمدة (2003-2019).

(*) نسبة اسهام الدين الخارجي = الدين الخارجي / الدين العام × 100.

لدراسة وتحليل مدى قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته اتجاه الآخرين وهل البلد يعاني من مشكلة السيولة، أي قدرة البلد على تحمل الدين مع ضمان تحقيق النمو الاقتصادي، وعلى هذا الاساس قرر صندوق النقد الدولي بأن العراق يعاني من مشكلة عدم استدامة ديونه بحيث لا تستطيع المالية العامة الوفاء بالتزاماتها المالية المتعلقة بالدين العام، لذلك تم تطبيق شروط إيفيان على الاقتصاد العراقي وعلى اثره تم تخفيض واعداد جدول ديون العراق وكانت حسب التصنيف الآتي وكما في جدول (3) إذ بين لنا موافقة جميع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس على تسوية الديون إذ انخفض اجمالي الدين العام الخارجي من (90376) مليون دولار في عام (2003) إلى (2882) مليون دولار عام (2019)، أما سنوات الدراسة الأخرى فقد شهدت تذبذباً طفيفاً ارتقاعاً وانخفاضاً لدول خارج نادي باريس والدائنون التجاريون والمؤسسات الدولية، ماعدا دول نادي باريس فقد كان هناك تفاوت واضح إذ سجلت عام (28994) مليار دولار عام (2004) لينخفض إلى (9930) عام (2008) ويستمر بالانخفاض إلى (5195) مليار دولار عام (2018).

المبحث الثاني: دور شروط إيفيان في تخفيف ديون العراق الخارجية للمدة (2003-2019)

اعتمد نادي باريس تطبيق طريقة إيفيان Evian لمعالجة الدين العراقي وحسب هذه الطريقة لا بد من إجراء تحليل لمعرفة هل ان البلد المدين يعاني من مشكلة سيولة أو مشكلة استدامة الدين، ففي الحالة الاولى يكفي بإعادة جدولة الديون لحين تحسن السيولة، بينما تعني الحالة الثانية ان خدمة الدين ثقيلة على اقتصاده، وبقاء الدين كاملاً يلحق به أضراراً كبيرة أو ان بقاء الدين بحجمه الحالي يؤثر سلباً على قدرته المستقبلية في الوفاء بالتزاماته ويعيق تعامله الاعتيادي مع السوق المالية الدولية [32].

كذلك تقدم شروطاً استراتيجية جديدة في صندوق النقد الدولي بخصوص البلدان المثقلة بالديون، وفي بلد مثل العراق ومنذ عام (2003) كانت هناك جهود كبيرة من قبل العراق وصندوق النقد الدولي وبضغوط مستمرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الدائنة، من أجل إعفاء العراق أو تخفيف أو إطفاء الديون، ولذلك طبقت عليه هذه الشروط من أجل تخفيف اعباء هذه الديون وبموجب هذه الشروط حيث تخضع البلدان التي تريد ان تخفف من عبء ديونها الى تحليل استدامة الديون لدى صندوق النقد الدولي

جدول (3) تصنيف الدول الدائنة بعد إعادة الجدولة وتسديد الديون حسب شروط إيفيان للمدة (2003-2019) / مليار دولار

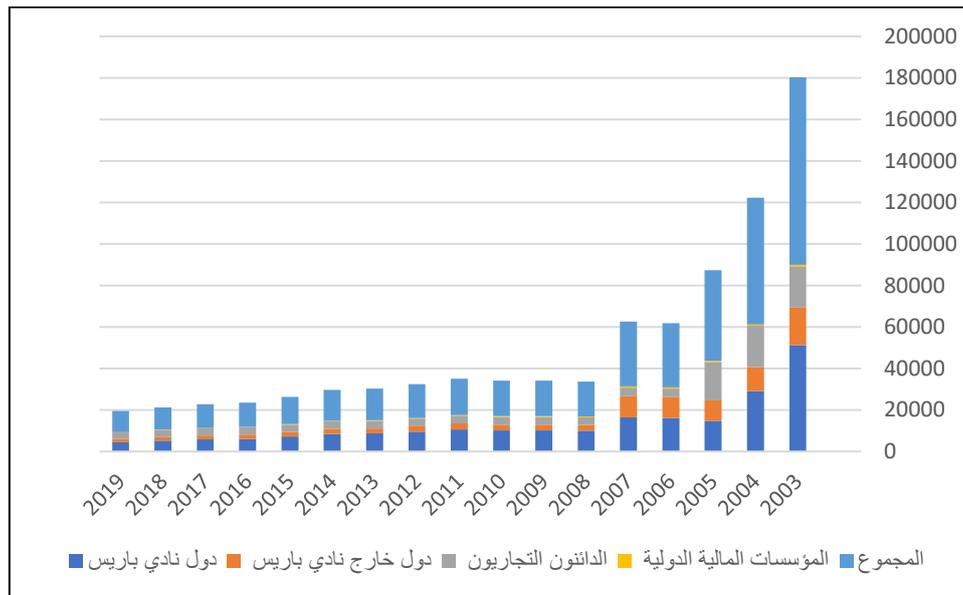
السنوات	دول نادي باريس (1)	دول خارج نادي باريس (2)	الدائنون التجاريون (3)	المؤسسات المالية الدولية (4)	المجموع (5)
2003	51154	18154	19922	654	90367
2004	28994	11579	19922	654	61149
2005	14691	9835	18461	654	43641
2006	16147	10031	4097	618	30893
2007	16478	10070	4097	618	31263
2008	9930	2719	3686	478	16813
2009	10094	2830	3681	441	17046
2010	10094	2830	3681	409	17014
2011	10586	2879	3681	374	17520
2012	9444	2712	3681	338	16175
2013	8639	2454	3681	299	15164
2014	8358	2462	3681	281	14809
2015	7153	2211	3558	196	13118
2016	5979	2044	3558	153	11734

11379	124	3558	1878	5819	2017
10591	127	3558	1711	5195	2018
2882	92	2790	1539	4468	2019

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي للسنوات (2003-2019).

- العمود (5) عمل الباحثة استنادا الى بيانات الجدول.



الشكل (1) ديون دول نادي باريس على العراق للمدة (2019-2003)

نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تكون أقل من النسبة المعتمدة في الاتحاد الأوروبي (60%) لما يترتب على الدين العام الخارجي من آثار اقتصادية أكثر دماراً من الدين العام المحلي، لهذا فإن نسبة (40%) تكون مناسبة إلى حد كبير في كثير من البلدان، ونظراً لخصوصية الاقتصاد العراقي إذ أنه اقتصاد احادي الجانب يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية والتي ترتبط بأسعار النفط العالمية وظروف الاقتصاد العالمي، مما يجعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، لذا تم اعتماد نسبة معيارية قدرها (40%) تتسجم مع طبيعة الاقتصاد العراقي لغرض ضمان الاستدامة المالية.

الاستنتاجات

1- ارتباط استدامة الدين العام الداخلي بمساعدة أسعار النفط، إذ أشرت الى وجود مرونة عالية للاستدامة تجاه أسعار النفط العالمية وهو ما يعني ارتباط استدامة الدين العام بأسعار النفط

إذ لازالت المفاوضات مستمرة إلى ان وافقت الامارات العربية عام (2008) على اطفاء الديون، وفي الوقت الحالي تقوم وزارة المالية والبنك المركزي باتخاذ الخطوات اللازمة لاستحصال موافقة الجانب الاماراتي على مسودة اتفاقية شطب الديون، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية وقطر والكويت فلم تتوصل الوفود الى اية نتيجة وان سبب التأخير والمماطلة يعود لأغراض سياسية وليس اقتصادية، فترى ان العراق كان لديه مديونية خارجية ثقيلة ولذلك طبقت عليه شروط إيفيان كون العراق لا يملك موارد مالية مستدامة تمكنه من تسديد مستحقات الدين العام ولا يستطيع تحمل الديون في المستقبل نتيجة الاختلالات الهيكلية والعجز في الموازنة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، ونتيجة لذلك تلجأ الحكومة للاقتراض لتمويل هذا العجز فيتكون الدين العام، ويحدث العجز في الموازنة غالباً في أوقات الركود أو الكساد إذ تقوم الحكومة بزيادة النفقات على الإيرادات الحكومية الانعاش الاقتصادي وتجاوز حالة الركود أو الكساد، ويرى بعض الاقتصاديين أن البلدان التي تعاني من وجود دين عام خارجي فإن الحد الأقصى

- وبالتالي تبقى استدامة الدين العام رهينة لتغيرات اسعار النفط العالمية.
- 2- عدم وجود استراتيجية واضحة لإدارة الديون الخارجية، كما ان الازمات الاقتصادية والمالية التي تصيب البلدان المدينة لا تعود الى دخول رؤوس الأموال بشكل قروض أو استثمارات بل تعود الى طريقة التعامل مع الاموال المستلمة.
- 3- تعد سياسات الإصلاح المالي اهم عوامل الاستقرار الاقتصادي التي تؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي، وعادة ما يتم اجراء إصلاحات هيكلية بالتوازي مع سياسات الاستقرار المالي والاقتصادي
- 4- ينصح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى ضرورة لجوء الحكومة العراقية إلى الاقتراض الداخلي المتوقع ارتفاعه إلى أكثر من (93.5) ترليون دينار في عام 2024 يقابله انخفاض احتياطات البنك المركزي العراقي إلى (3.5) مليار دولار .
- التوصيات**
- 1- من الضروري الإسراع في تطوير سوق الدين العام الداخلي في العراق من أجل المساهمة في توفير كافة الأدوات اللازمة لتحقيق متطلبات الاستدامة المالية.
- 2- فك ارتباط استدامة الدين العام بالموارد النفطية من خلال الاعتماد على موارد اخرى غير نفطية.
- 3- التقليل من اللجوء الى القروض الداخلية والخارجية لتمويل عجز الموازنات الاتحادية يعد خيارا تمويليا يحمل مخاطر مالية على الأجيال المستقبلية ، لما تحمله من مؤشرات خطيرة على احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- 4- يتوجب على الحكومة توجيه الفوائض في الميزانيات العامة للدولة نحو تنمية مشاريع تعود بالنفع للاقتصاد القومي، اضافة إلى توجيه نسبة منها لسداد الدين العام وخفض مستوى غير المنتج منه وزيادة الدين العام المنتج للخروج من الحلقة المفرغة للاستدانة.
- المصادر**
- [1] المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، 2013، ص 57 .
- [2] Mc Connel & Brue, Campbell R. & Stanly L, (Economic, Principle –Problem and Policies) Published by Mc Graw-Hill ,Irwin an Import of the Mc-Hill Companies 2002, p.341.
- [3] البنك الدولي، قاعدة البيانات الموقع الالكتروني: ((www.data.albankaldawli.org .
- [4] جهاد سعيد خصاونة، علم المالية والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2010، ص280.
- [5] فلاح حسن ثويني، مشكلة المديونية الخارجية الاسباب والآثار، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثالث-العدد العاشر، 2006، ص18.
- [6] مايكل ابدجمان، الإقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ، الرياض، 1999، ص537 - 538.
- [7] Carl-Ludwig Holtfrerich and Others, Government Debt: Causes, Effects and Limits, 2016, op.cit, p.19.
- [8] محمد عمرو، الدين العام ((المفاهيم - المؤشرات - الآثار))، بحث مقدم إلى ندوة ادارة الدين العام، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، جامعة الازهر ، مصر، 2003، ص4 .
- [9] احمد بريهي العلي، عجز الموازنة الحكومية وتمويله في العراق، مقال منشور على موقع شبكة الإقتصاديين العراقيين <http://www.iraqieconomists.net>
- [10] خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية، اسس المالية العامة ، مصدر سابق ، ص239.
- [11] أياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابتهها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008، ص3.
- [12] عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر، السعودية - الرياض، لا توجد طبعة، 2019، ص402.
- [13] سعيد علي العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، ط، [دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان - الاردن ، ص165.
- [14] مايدكل ابدجمان، الإقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، مصدر سابق، ص538 .
- [15] Carl-Ludwig Holtfrerich and Others, Government Debt: Causes, Effects and Limits , German National Academy of Sciences Leopoldina ,Berlin, 2016, p19
- [16] محمد إبراهيم السقا، استدامة الدين العام، الصحيفة الاقتصادية، العدد 6906، 2012، بحث منشور على الموقع الالكتروني: <http://www.aleqt.com>

- [23] خطة التنمية الوطنية ، للسنوات 2010-2014 ، ص50.
- [24]Tabaqchali, Ahmed, “Understanding Iraq’s debt: An overview of its status, outlook and origins, Al-Bayan Center for Planning and Studies,2018, no.p.
- [25] البنك الدولي، وثيقة معلومات اتفاقية الاستعداد الائتماني (SBA) في العراق، بحث منشور على الموقع الالكتروني، ص1-2: <http://www.worldbank.org/infoshop>
- [26]IMF, “Country Report”, No. 16/225, 2016.
- [27] البنك الدولي، وثيقة معلومات اتفاقية الاستعداد الائتماني (SBA) في العراق، مصدر سبق ذكره، ص2.
- [28] IMF, “Country Report”, No. 17/251,2017
- [29] جمهورية العراق، وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام - قسم الاقتراض والمنح، بغداد، 2010، ص2.
- [30] جمهورية العراق، وزارة المالية العراقية، نفس المصدر السابق
- [31] احمد بريهي العلي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، 2015، ص14، بحث منشور على الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي: <http://www.cbi.iq>
- [17] ميسون علي حسين العبيدي ومجد عمرو هاشم، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 62، العدد 62، 2018، ص88 .
- [18] محمود داغر، البنك المركزي العراقي ومواجهة الصدمة 2014-2017، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي - دائرة الإحصاء والأبحاث، عدد خاص، المؤتمر السنوي الثالث، كانون الأول، 2017، ص4.
- [19]IMF, Iraq: Use the fund Resource-Reuest for Emergency Post -Conflict Assistance, Country Report o4/325,2004
- [20]Weiss, Martin A., “Iraq’s Debt Relief: Procedure and Potential Implications for International Debt Relief”, CRS Report for Congress, RL33376,2011, no p.
- [21]Hinrichsen - Simon, “Tracing Iraqi Sovereign Debt Through Defaults and Restructuring”, LSE The London School of Economics and Political Science, Economic History Working Papers,2019, No: 304,p28-30-31.
- [22] صندوق النقد الدولي ، البيان الصحفي رقم 206/4 ، واشنطن ، 2004/9/29 .